



مديرية الأمن العام
Public Security Directorate



الخطة الإستراتيجية لمديرية الأمن العام

للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦

٢٠١٤ - ١٤٣٥ هـ



“ ويترتب على الحكومة كذلك دور حيوي في الارتقاء بنوعية الخدمات العامة المقدمة، وترسيخ مؤسسية العمل العام، وإثراء السياسات الحكومية وضمان استقرارها، وفق رؤية واضحة المعالم، وخطة عمل محددة تعالج مختلف التحديات.

ولتحقيق ذلك، فإننا نشير إلى أهمية بناء الخطط والاستراتيجيات الحكومية، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، وترجمتها إلى خطط تنفيذية، بمنهجيات تعكس أولويات المجتمعات المحلية، ووفق جداول تنفيذ زمنية محددة ومعلنة للمواطنين. وأن تعكف الحكومة على تنفيذ ما ورد من رؤى في خطاب العرش الأخير ترتبط بأولويات عمل السلطة التنفيذية، والتعاون مع السلطات الأخرى لضمان نجاح تنفيذ المسؤوليات المشتركة بينها، إضافة إلى ضرورة تفعيل أداء الجهاز الحكومي عبر إطلاق ثورة بيضاء في العمل العام، تضمن كفاءته ونوعيته وتقديم أفضل الخدمات وفق أعلى درجات الشفافية والانفتاح على المواطنين وممثلهم، ليتم بعد ذلك الحكم على أداء الحكومة ومساءلتها على هذا الأساس.”

(عبدالله الثاني ابن الحسين)

كتاب التكليف السامي الثاني لحكومة الدكتور عبدالله النور ٩ آذار ٢٠١٣

كلمة مدير الأمن العام

لقد وصل جهاز الأمن العام إلى مستويات متقدمة في مختلف المجالات الشرطية، وبات ينافس أكثر الدول تقدماً في تلك المجالات، وإن الحفاظ على تلك الانتجازات وإضافة المزيد لها هو ما نطمح له بالاستمرار في مواكبة التطور الحاصل في الجريمة واتباع أفضل الطرق الشرطية والتكنولوجية لتعقبها وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، إضافة إلى الارتقاء بأداء الإدارات الخدمية التي تقدم الخدمة الشرطية اليومية للمواطن من خلال تسهيل الإجراءات وادخال التحسينات اللازمة لعملها.

إن مهمة رجل الأمن العام تختصر دائماً في تحقيق الأمن وتأمين الحماية للمواطن أينما كان واعتبار القانون هو الفيصل الذي يحكم العلاقة بين رجل الأمن العام والمواطن. وقد كان لجهاز الأمن العام الأردني تجربة فريدة في التعامل مع الفعاليات المختلفة للتعبير عن الرأي والتي شهدتها المملكة خلال العامين الماضيين حيث قام رجال الأمن العام بالدور الرئيس لحماية تلك الفعاليات وتأمين سلامتها والتعامل معها بأخلاق الوظيفة الشرطية المحترمة.

كما نؤكد في هذا السياق أن تجربة الشرطة المجتمعية وشارك المواطن واعتباره شريكاً رئيساً في العملية الأمنية والشرطية، هي من أنجح الخطوات التي نفذتها مديرية الأمن العام ولاقت نجاحاً وارتباطاً عمماً لها، وإن فتح آفاق وسبل أكبر لتلك العلاقة المهمة ما بين رجل الأمن العام والمواطن هي من أهم الأولويات في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الأردن.

ولنا إذ ننوه إلى الهم المروري الذي بات يورق كافة الأردنيين لما يسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات، لنؤكد على ضرورة تكاتف كافة الجهود وتحقيق المعادلة المرورية المتوازنة لإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة بالحد من الآثار السلبية للحوادث المرورية وفق إستراتيجية وطنية شاملة.

ونؤكد على ضرورة إيلاء الشأن التدريبي والتأهيلي ورفع كفاءة منتسبي الأمن العام أولوية قصوى لينعكس إيجاباً على أدائهم لمهامهم وواجباتهم على الوجه الذي يلقى رضا المواطن ويبقى الأمن كما عهدته الجميع دائماً عنواناً للأردن في ظل العرش الهاشمي.

إن مهمة مديرية الأمن العام مهمة نبيلة سامية، ينبغي أن تلقى الاهتمام الذي تستحقه، لما لها من أهمية بالغة في توفير الأمن والطمأنينة التي بدونها يتعذر على المجتمع أن ينمو ويتطور في كافة مجالات الحياة. وفي ظل التطور المتسارع الذي تشهده أجهزة الشرطة على المستويين الدولي والإقليمي، خاصة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الشرطية، إضافة إلى التحديات المتمثلة بحالة عدم الاستقرار الأمني التي تشهدها الدول المجاورة، والنتائج المترتبة على ذلك، كل هذا يفرض على الأمن العام مسؤولية مضاعفة تجاه مراجعة خططه وبرامجه واستراتيجياته، ليتمكن من النهوض بأمانة المسؤولية ومجابهة التحديات الأمنية على الوجه المطلوب، والاستمرار في عملية تطوير جهاز الأمن العام ليتبوأ المكانة التي تليق بتاريخه الحافل بالإنجازات التي أكسبته ثقة المنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة، ولكي يبقى مواكباً لأجهزة الشرطة المتطورة على المستويين الدولي والإقليمي.

وفي إطار هذا الفهم، يأتي تطوير وتحديث خطة إستراتيجية لمديرية الأمن العام للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ بهدف الوقوف على جاهزية مديرية الأمن العام للعمل الشرطي والأمني خلال المرحلة القادمة، سعياً لتوفير متطلبات الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين، وانسجاماً مع خطة عمل الحكومة للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦، سائلين الله عز وجل أن يحفظ الأردن وأهله في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

رؤيتنا

نحو مؤسسة أمنية عصرية كفوة تساهم في أردن أكثر أمناً واستقراراً وحفاظاً على الحقوق والحريات.

رسالتنا

القيام بالواجبات والمهام النبيلة المتمثلة في المحافظة على الأرواح والأعراض والممتلكات من خلال خدمة أمنية متميزة لكل من يعيش على أرض المملكة الاردنية الهاشمية.

قيمنا

١. سيادة القانون.
٢. العدالة والإنصاف.
٣. النزاهة والشفافية.
٤. احترام الحقوق والحريات العامة.
٥. استمرارية التغيير والتطوير للأفضل.
٦. العمل بالمشاركة.

اهدافنا الإستراتيجية

١. الحد من الجرائم وتعزيز الشعور بالأمان والسلامة في المجتمع وتفعيل دور الشركاء في تقديم الخدمة الامنية وفق المعايير الدولية واحترام حقوق الانسان.
٢. الحد من انتشار المخدرات وفق استراتيجية تعتمد ثلاثة محاور (الوقائي والعملياتي والعلاجي) لتجنيب المجتمع مخاطر هذه الافة .
٣. المساهمة في تعزيز السلامة المرورية بالتعاون مع الشركاء وضبط أمن الطريق بفعالية وكفاءة عالية.
٤. رفع كفاءة الموارد البشرية وتطويرها على كافة المستويات لتصبح قوة محترفة ذات مهارة عالية.
٥. زيادة كفاءة وقاعية العمليات الشرطية والأمنية.
٦. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد في مديرية الأمن العام ورفع مستوى الجاهزية اللوجستية .
٧. تعزيز استخدام النهج الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار من خلال متابعة وتقييم الاداء المؤسسي.
٨. تطوير الإعلام الأمني لنشر الوعي والثقافة الأمنية لدى المواطنين وتعزيز دورهم التشاركي في المحافظة على مقدرات ومكتسبات الوطن ترسيخا لمفهوم الشرطة المجتمعية.